جامعة المنصورة
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

تطور سياسة التجارة الخارجية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢ ودورها في النمو الاقتصادي

الأستاذ الدكتور
محمد حامد الزهـــار
استاذ الاقتصاد
كلية التجارة جامعة المنصورة

الدكتور
حمـــدي الهنداوي
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة جامعة المنصورة

عنايات حســـن الغباشـــي
٢٠١٨

المقدمة

تعددت الآراء بخصوص العلاقة بين التِّجارة الخارجيَّة والنمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال كان لبعض الكلاسيك مثل آدم سميث نظرة تفاؤليَّة بخصوص هذه العلاقة؛ فقد أشار آدم سميث لأثر التجارة في تهيئة الفُرصة لتطبيق التخصُّص، وتقسيم العمل، وتصريف فائض الإنتاج، ومِنْ ثَمَّ اتِّساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجيَّة. وفي الفكر الحديث هناك أيضًا المتفائلون أمثال هيكس وفاينر؛ فيشير هكس إلى ما تتيحه التِّجارة الخارجيَّة للبلاد النامية من مُبادلة سلع أقلَّ نفعًا في أغراض التنمية بسلع تستخدمها البلاد في أغراض التنمية، وأوضح فاينر أنّ معدل النمو الاقتصادي لبلد ما يتوقف - إلى حدٍّ ما - على ما يستطيع هذا البلد أنْ يحققه عن طريق التِّجارة الخارجيَّة من إسهامٍ في هذا النمو([1]). الملاحظ الآن أنَّ العديد من الدُّول جنح إلى الأخذ بتحرير التجارة الخارجية والدُّخول في اتفاقية الجات١٩٩٤([2])، بعدما فشلت في استخدام سياسة الإحلال محل الواردات - التي تواكبها القيود والحماية للتجارة الخارجية - في أنْ تنهض باقتصادياتها، ومِنْ ثَمَّ تبرز أهمية الإجابة عن السؤال التالي: ما تأثيرُ سياسة التِّجارة الخارجيَّة على عملية التنمية الاقتصادية؟

موضوع سياسة التجارة الخارجية يحتل أهمية كبيرة، وخاصة في ظل التطورات التي يمر بها الاقتصاد المصري. فلقد مر الاقتصاد المصري بتطورات عديدة في السنوات السابقة. ففي الستينيات كان التطبيق الاشتراكي، إذ قامت التجربة المصرية منذ الستينيات على زيادة الملكية العامة لأدوات الإنتاج وعلى التخطيط المركزي كأسلوب لإدارة النظام الاقتصادي. وفي السبعينيات كانت بداية الانفتاح الاقتصادي، فمع منتصف السبعينيات وبعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهدت مصر تحولاً في السياسات الاقتصادية. وقد واجه الاقتصاد المصري عدداً من الظواهر السلبية خلال النصف الثاني من الثمانينات تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم وتزايد العجز التجاري وتدهور وضع ميزان المدفوعات وتراجع الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي. و أدت هذه الأوضاع المتردية بالحكومة المصرية إلى محاولة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إعادة جدولة الديون عام ١٩٨٧، وفي منتصف عام ١٩٩١ تم توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أطلق عليهما " برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. و امتد تطبيقهما خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦. ثم حدثت تطورات عديدة في الاقتصاد المصري بعد الإصلاح الاقتصادي و تأثيرات الأزمة العالمية عام ١٩٩٧وحتى قيام الثورة المصرية في عام ٢٠١١. إذ ترتب على عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته مصر خلال السنوات الأخيرة ما أفضى إلى تراجع موارد النقد الأجنبي، بآثاره السلبية على الميزان التجاري، ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي في مصر.

عانى الاقتصاد المصري خلال مراحل تطوره من اختلالات داخلية و خارجية ، وكان السبب الأساسي في الاختلال الإنتاجي هو الاعتماد على القطاعات الخدمية في توليد الناتج بدلاً من الاعتماد على القطاعات السلعية. إذ كانت مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي في انخفاض مستمر، كما أن قطاع الإنتاج

---

(1) عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2004 م.

(2) أي عضو في منظمة التجارة العالمية .T.W.O.

الأولي ظل يسهم بأكثر من خمس الناتج المحلي الإجمالي. كما ظلت القطاعات الخدمية تنمو بمعدلات أكبر من القطاعات السلعية، وهو ما يعنى استمرار الخلل في نمو القطاعات الاقتصادية وعدم قدرة القطاعات الأساسية في الاقتصاد المصري على استيعاب العمالة. وهذا يعني أن خطط التنمية اعتمدت على القطاعات غير المنتجة في خلق فرص التوظف. و كان من آثار اختلال التوازن زيادة الاستيراد السلعي، كما أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت نسبة مرتفعة لاعتماد الناتج المحلي على الواردات. وتمثلت هذه الاختلالات أيضاً في عجز الموازنة العامة للدولة، علاوة على حدة أزمة التشغيل.

يلاحظ أن المبالغة في الحماية الجمركية (خلال المراحل الأولى للتصنيع) ودوامها لفترة طويلة له مضاره التي تتمثل في تقاعس الصناعة المحلية عن زيادة الجودة ورفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي المحلي مع رداءته، وتشجيع الإنتاج المحلي غير الكفء([1]). و ترتب على إستراتيجية الإحلال محل الواردات العديد من الآثار التي انعكست على الهيكل الإنتاجي في مصر، فقد اتسم الاقتصاد المصري باختلال في التوازن بين الموارد المادية والموارد البشرية، ناتج عن البنيان الاقتصادي الجامد . استمرت معدلات الحماية موجودة حتى مطلع التسعينات مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. إلا أن تلك الحماية كان لها أثر كبير في ضعف الإنتاج الصناعي المصري وعدم قدرته على منافسة المنتجات الصناعية سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي.

لا شك أن المديونية الخارجية كانت سبباً للعجز في ميزان المدفوعات إذ أن مدفوعات خدمة الدين تعد من أهم البنود المسببة للعجز، إذ تلتهم مدفوعات خدمة الدين نسبة لا يستهان بها من حصيلة الصادرات([2]). و كان – ولا يزال – تزايد العجز التجاري السبب الأكبر في تفاقم الدين الخارجي لمصر خلال الفترات المختلفة، وكان عجز ميزان التجارة السلعي من أكبر المشكلات ([3])،

الاتجاه نحو انفتاح السياسة التجارية وتأثير ذلك على زيادة نصيب الفرد من نمو الدخل. ويعتبر ذلك من أهم القضايا الأكثر إثارة للجدل. فهناك من يرى أن الاتجاه لتحرير التجارة يؤدي إلى العجز التجاري، وبالتالي المساهمة في انخفاض النمو الاقتصادي. أما الرأي الأخر فيرى أن انفتاح السياسات التجارية و تحقيق مستويات أعلى في نمو التجارة يؤثر طرديا على النمو الاقتصادي([4]).

مشكلة الدراسة :

١ . إن السياسات التجارية المتبعة خلال فترات تطور الاقتصاد المصري لم تؤد إلى تنمية الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى انخفاض العجز التجاري، بينما أدت لزيادة الواردات واستمرار العجز في

([1]) محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة، دراسة نظرية تطبيقية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية. ص ٤٦.

(2) أماني أحمد منصور أبو شادي: التخصيصية كوسيلة لعلاج ظاهرة الركود التضخمي في مصر، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٩١، ١٩٤.

(3) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز دراسات الدول النامية ، جامعة القاهرة، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٢٠٠٠ ، ص ٨

([4]) Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigatio , Ashok Parikh Corneliu Stirbu , HWWA DISCUSSION PAPER , 282 Hamburgisches Welt-Wirtschafts-Archiv (HWWA) , Hamburg Institute of International Economics ISSN 1616-4814 , 2004 , p1.

الميزان التجاري ، وذلك يرجع إلى أن العجز في الميزان التجاري عجز هيكلي يعكس الخلل في بنية هيكل الاقتصاد المصري.

٢. يعاني الاقتصاد المصري من اختلال خارجي على مدار سنوات تطوره. تمثل هذا الاختلال في زيادة الدين الخارجي، بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وكان لذلك آثار سلبية على النمو الاقتصادي. و يعتبر زيادة العجز في الميزان التجاري هو السبب الرئيسي في زيادة عجز ميزان المدفوعات.

٣. تنوعت سياسة التجارة الخارجية خلال المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد المصري، من سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة تنشيط الصادرات، في إطار الإصلاح الاقتصادي إلا أن قطاع التجارة الخارجية لم يطرأ علية تحسن ملموس يؤدي لتنمية الاقتصاد المصري، إذ تزايد العجز في الميزان التجاري، واتسمت معدلات النمو في الاقتصاد بالانخفاض وخاصة معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية.

أهمية الدراسة :

١. تعد التجارة الخارجية إحدى أهم المكونات للدخل القومي المصري، ومن أهم عوامل زيادة النمو الاقتصادي، ولها تأثيرات متعددة على الأهداف الاقتصادية التي يسعى صانعي السياسات ومتخذي القرارات إلى تحقيقها مثل : زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل، وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبي، وإعادة توزيع الدخل ... وغيرها .

٢. تؤثر سياسة التجارة الخارجية على الميزان التجاري. وهو مؤشر هام جداً وواحد من مكونات ميزان المدفوعات. وتعد سياسة التجارة الخارجية في مصر من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة في ظل التطورات المعاصرة، وفي تقييم حالة الاقتصاد المصري محليا وخارجيا، و كشف قدرة الاقتصاد للتصدي لصدمات السوق الدولية.

هدف الدراسة :

١. تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في مصر.

٢. دراسة تاريخية للسياسات التجارية المتبعة في مصر منذ الخمسينات.

٣. تقييم قدرة هذه السياسات على دعم الاستقرار ودعم النمو الاقتصادي.

٤. تحري السياسة التجارية الأنسب للاقتصاد المصري.

إطار الدراسة :

الفصل الأول: أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد المصري

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري.

الفصل الثاني:تطور سياسة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: تطور سياسة التجارة الخارجية في ضوء تأثيرها على الميزان التجاري المصري.

الفصل الثالث: تقييم تأثير برنامج الاستقرار النقدي والمالي منذ عام ١٩٩١على تجارة مصر الخارجية

المبحث الأول: تقييم تأثير برنامج الاستقرار النقدي والمالي منذ عام ١٩٩١على تجارة مصر الخارجية

الفصل الرابع: سياسة التجارة الخارجية في ضوء تأثيرها على ميزان المدفوعات والدين الخارجي:

المبحث الأول : أثر سياسة التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات والدين الخارجي.

المبحث الثاني: سياسات اصلاح الميزان التجاري المصري.

الخاتمة

الفصل الأول

أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد المصري

المبحث الأول

الأداء الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري

أولاً: التغيرات في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري:

أ- التغيرات في القطاع الزراعي: كان القطاع الزراعي يساهم بحوالي نصف الدخل القومي ٤٩% ويستوعب ما يقرب من ٧٠ % من القوة العاملة عام ١٩٣٧. ونظراً لأن القطاع الزراعي كان القطاع الرئيسي في الاقتصاد القومي في ذلك الوقت، لذلك كان ينتظر أن يوفر المواد الغذائية الضرورية لاحتياجات السكان، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعة، إلا أن القطاع الزراعي عجز عن القيام بهذا الدور. فخلال الفترة ١٩٣٥/١٩٣٩حتى عام ١٩٦٠ زاد الإنتاج الزراعي بمعدل نمو سنوي ١,٢% بينما زاد السكان خلال الفترة نفسها بمعدل زيادة سنوي قدره ٢%، وفي حين حقق الإنتاج الغذائي زيادة قدرها ٤٧% خلال الفترة نفسها وزاد السكان بحوالي ٦٢%، فإن المساحة المحصولية لم تزد إلا بنسبة ضئيلة حوالي ٢٣,٦% في عام ١٩٨٢ بالنسبة لما كانت عليه في عام ١٩٣٧، نتيجة لتحول أراضي الحياض إلى ري مستديم(١). رغم الجهود المبذولة في استصلاح الأراضي. إذ أن الزيادة في المساحة المستصلحة تحققت بمعدلات بطيئة، نظراً لوجود المعوقات الفنية والإدارية والتمويلية. وهكذا عجزت الزراعة عن مواجهة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية بوجه عام، والمواد الغذائية على وجه الخصوص وتخلفت عن القيام بدور محرك للنمو الاقتصادي في مصر(٢). انخفض معدل النمو في الإنتاج الزراعي من ٢,٩% في المتوسط خلال الفترة٦٠/٦٥ إلى ٢,٦% خلال الفترة ٦٥/١٩٧٠ ثم إلى ٢,٥% خلال الفترة ٧٣-١٩٨٤ (٣) الأمر الذي أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج الزراعي في إجمالي

---

(1) د: محمد حامد الزهار ، مشاكل اقتصادية معاصرة ، ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، ١٩٩٧، ص ١٠.

(2) عمرو محي الدين ، تقييم إستراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل ، إستراتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ١٨٠.

(3) محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، م س ، ص ٧٢.

الناتج القومي من ٣٠% في عام ١٩٦٠ إلى ٢١,٢% في عام ١٩٧٢، والى ١٧,٩% عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٦,٥% في عام ٨٧/٨٦(١).

ب- التغيرات في القطاع الصناعي: حدث منذ عام ١٩٥٧ تحول كبير نحو الاهتمام بالصناعة. إذ أخذ الاستثمار في قطاع الصناعة يزداد، كما زادت مساهمة الصناعة في تشغيل العمالة، وفي القيمة المضافة. و كانت محصلة ذلك تحقق زيادة في معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة من عام ٥٥-١٩٥٩ حتى عام ١٩٨٧/٨٦، و ارتفع معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي من ٦,٤% في الفترة ٥٥-١٩٥٩ إلى ٨,٥% في الفترة ١٩٦٥/٦٠. إلا أنه بعد حرب ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ حدث تباطؤ في معدل النمو للإنتاج الصناعي إذ بلغ ٣,٢% خلال تلك الفترة، ثم أخذ في التزايد في منتصف السبعينات إلى أن وصل إلى ٩,١% خلال الفترة ٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦، وهو أعلى معدل للنمو مقارناً بمعدلات النمو التي سجلتها القطاعات الإنتاجية السلعية الأخرى خلال هذه الفترة(٢).

ولكن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة معبراً عنها بنسبة ما يمثله الإنتاج الصناعي في الناتج القومي قد انخفضت من ٤٢,٧% في عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٤١,٩% عام ٦٥/٦٤، إلا لأنها اتجهت للزيادة إذ بلغت ٤٢,٤% عام ١٩٧٠/٦٩ ثم أخذت في التراجع بعد ذلك حتى وصلت إلى ٣٣,١% في عام ١٩٧٥، ٢٧,٧% عام ١٩٨٢/٨١ ، ووصلت إلى ٢٧% في عام ١٩٨٧/٨٦ (٣). ويرجع السبب في تراجع نسبة مساهمة القطاع الصناعي على وجه الخصوص منذ عام ١٩٧٥ إلى وجود ثغرات في قوانين الانفتاح الاقتصادي التي بدأ تطبيقها من منتصف سنة ١٩٧٤، والتي أدت إلى تزايد الاختلالات الهيكلية لصالح القطاعات الخدمية عل حساب القطاعات الإنتاجية السلعية ، وكذلك لتفاقم المشاكل العديدة التي تواجه قطاع الصناعة والتي تؤدي إلى إعاقة نموه والتي يرجع بعضها إلى عوامل ذاتية وبعضها إلى عوامل خارجية من أهمها توفير التمويل اللازم له وبذلك اتكمش دور القطاع الصناعي في قيادة مسيرة التنمية في مصر (٤).

ثانياً: اختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد المصري

١- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الخمسينات: في حين زادت الأهمية النسبية للقطاعات السلعية في إجمالي الناتج القومي من ٥٠,١% عام ١٩٥٣/١٩٥٢ إلى ٥٢,٧% عام ٥٦/٥٥ ثم إلى ٥٥,٨% في عام ١٩٦٠/٥٥٩، قلت الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات من ٤٩,٩% إلى ٤٧,٢% ثم إلى ٤٤,٢% على الترتيب خلال السنوات ١٩٥٣/٥٢، ١٩٥٦/٥٥، ١٩٦٠/٥٩(٥).

و كانت الزيادة في القطاعات السلعية ترجع إلى الزيادة في الإنتاج الصناعي بدرجة أكبر من زيادته في القطاع الزراعي. ففي حين كان الدخل المتولد من قطاع الصناعة يتزايد بمعدل سنوي ثابت بلغ نحو ١٠% طوال الفترة ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٠/٥٩، بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية في الدخل المتولد من قطاع

---

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية المجلد ٤١ العدد الثالث ١٩٨٨ ، ص ٢٠٧.
(2) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية المجلد الثامن والعشرون العدد الثالث عام ١٩٨٨/٨٧ ، ص ٤٢٢.
(3) د: محمد حامد الزهار ، مشاكل اقتصادية معاصرة ، م س ، ص١٦.
(4) د: محمد حامد الزهار ، مشاكل اقتصادية معاصرة ، م س ، ص ١٤.
(5) د: محمد حامد الزهار ، مشاكل اقتصادية معاصرة ، م س ، ص١٢٤.

الزراعة طوال الفترة نفسها ٤,٣%، أي أنه حدث تقدماً ملحوظاً في مجال الإنتاج خلال سنوات الخطة الأولى([1]).

٢- اختلال علاقات النمو بين القطاعات خلال الستينات: حدث تغير ملموس في هيكل الإنتاج خلال الستينات. ففي حين تناقصت أهمية القطاعات السلعية في الناتج القومي الإجمالي من ٧٠,٢% في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ إلى ٦٨,٢% في السنة الخامسة للخطة الأولى ١٩٦٥/٦٤ ، زادت أهمية قطاع الخدمات من ٢٩,٨% في سنة الأساس إلى ٣١,٨% في السنة الخامسة ([2]). ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى ضعف استجابة القطاعات السلعية (٧٧% من المستهدف) بدرجة أكبر من قطاعات الخدمات (٩٠% من المستهدف) ويعكس ذلك مشكلة النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية.

اختلال علاقات النمو بين القطاعات خلال فترة الانفتاح الاقتصادي :- نما الاقتصاد المصري خلال فترة الانفتاح مقوماً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس أسعار ١٩٧٥بمعدل نمو حقيقي يقدر بنحو ٩,٥% في المتوسط سنوياً، إلا أن هذا النمو الذي تحقق كان يخفي عدم التوازن بين القطاعات المختلفة. إذ يلاحظ أن القطاعات التي أسهمت في توليد هذا المعدل العالي من النمو هي قطاعات الموارد الطبيعية والقطاعات الخدمية، بينما كان إسهام القطاعات الزراعية والصناعية أقل بكثير في توليد المعدل العالي من النمو[3]. خلال فترة الانفتاح قد تغير البنيان الاقتصادي (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) لصالح القطاعات الخدمية.

٤- اختلال علاقات النمو بين القطاعات خلال الفترة ٨٧/٨٦-١٩٩١:-

استمر معدل نمو القطاع الزراعي في مصر أقل من معدل نمو الاقتصاد القومي ككل ، ومن ثم انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥% في عام ٧٠/٦٩ إلى ٢٠% في عام ٨١/٨٠ ثم الى ١٧% في ٨٧/٨٦ ([4])، لذلك كانت نسبة مساهمة الزراعة في الثمانينات نحو نصف ما كانت عليه في الستينات. وانعكس هذا الأداء السيئ للإنتاج الزراعي في أداء سيئ أيضاً للصادرات الزراعية مع تزايد سريع للواردات من السلع الزراعية. ففي منتصف الثمانينات كانت قيمة صادرات القطن وقيمة إجمالي الصادرات الزراعية تمثل نسبة١٠% و ١٤% على التوالي من الدخل القومي ، عما كنت عليه قبل ذلك بعشر سنوات. انخفض معدل نمو الصناعة إلى ٤,٥% خلال الفترة ٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١ [5]. أما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد نما بمعدل ٦,٤% خلال الفترة من ٨٢/٨١- ٨٧/٨٦، ثم بمعدل ٤,٤% خلال الخطة الخمسية (٨٧/٨٦- ٩٢/٩١) في ظل معدل نمو عام قدره ٣,٩% ومعدل نمو للقطاعات السلعية قدره٣,٧% [6] إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي في قطاع النقل والمواصلات ٣,٨% سنوياً وفي قناة السويس ١,٩%، وفي قطاع التجارة والمال والتأمين ٩,٩%، وفي قطاع المطاعم والفنادق ١٧,٣%، وفي قطاع الملكية

([1]) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم الخطة المسية الأولى ، ج (١) ، فبراير ١٩٦٦.
([2]) د: محمد حامد الزهار ، مشاكل اقتصادية معاصرة ، م س ، ص ١٢٥.
([3]) امالي أحمد منصور أبو شادي ، مرجع سابق ، ص،١٥٠.
([4]) جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤ ، ص ١١٥.
([5]) امالي أحمد منصور أبو شادي ، م س، ص ١٣٢.
([6]) امالي أبو شادي ، المرجع السابق.

العقارية ١٠,٧%، وفي قطاع المرافق العامة ٧,٨% سنوياً وفي الخدمات الحكومية والتأمينات الاجتماعية ٥% وفي قطاع الخدمات الشخصية ٢,٣%، بينما لم يزد معدل النمو السنوي في الزراعة عن ٢,٨% وفي قطاع الصناعة عن ٤,٩%، و كان من نتيجة هذا النمط من النمو خلال تلك الفترة تغير البنيان الاقتصادي لصالح الخدمات الإنتاجية والاجتماعية[1].

الفصل الثاني

تطور سياسة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة

المبحث الأول

تطور سياسة التجارة الخارجية في ضوء تأثيرها على الميزان التجاري المصري.

أولاً: تطور عجز الميزان التجاري المصري من الخمسينات حتى السبعينات[2]:

١- **العجز التجاري[3]:** انخفض العجز التجاري خلال الخمسينات من ٧٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى أن وصل إلى ١٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٥٧، ثم اتجه إلى الارتفاع في بداية الستينات إذ بلغ ١٢١,٢ مليون جنيه عام ١٩٦١، واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ ١٩٢,١ مليون جنيه في عام ١٩٦٥، ثم بدأ ينخفض إلى أن حقق فائض ٣,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٩، وانقلب إلى عجز في العام التالي مباشرة ولم يحقق فائض مرة أخرى إلا في عام ١٩٧٣ بلغ حوالي ٨٣ مليون جنيه. وفي السنوات التالية من السبعينات استمر العجز إلى إن وصل إلى ٨٧١,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧.

ثانياً: تطور عجز الميزان التجاري المصري خلال الثمانينات :

يوجد عجز مستمر في الميزان التجاري وهي أحد المشكلات التي يعاني منها ميزان المدفوعات المصري. فخلال الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٨٦/٨٥ ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٣٠٢% بمعدل نمو سنوي يبلغ ٣٠% في المتوسط. كما يوضح الجدول السابق أيضاً نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨١/٨٠- ١٩٨٦/٨٥ إذ بلغت نحو ١٩% في المتوسط، وكانت أعلى نسبة عام ١٩٨٦/٨٥ نحو ٢٣,٦% وأدنى نسبة خلال عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١٤,٦%، و بلغ معدل النمو السنوي للعجز ٩% في المتوسط خلال الفترة. ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو الصادرات بلغ ٥,٦% في المتوسط سنوياً بينما معدل نمو الواردات بلغ ١٢,٤% في المتوسط سنوياً[4].

ثالثاً: أسباب استمرار عجز الميزان التجاري السلعي:

١-جمود الصادرات ونمو الواردات و تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات

---

(1) أماني أبو شادي ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

(2) نجلاء محمد والي، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٧ المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة ، مارس ١٩٧٨

3 نجلاء محمد والي، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية ،م س، ص٢١، النسب حسبت بمعرفة الباحثة .

(4) الفترة١٩٧٨-١٩٨١/٨٠ من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد ٤٢ العدد الثالث ١٩٩٣ ، الفترات التالية من البنك المركزي المصري التقارير السنوية ، النسب حسبت بمعرفة الباحثة .

٢-الاختلال في العلاقة مع الكتل النقدية الرئيسية من حيث تدفقات التجارة الدولية (التركيب الجغرافي) : زيادة نسبة الصادرات إلى مجموعة الدول الغربية وقد عجزت مصر عن غزو أسواق دول الغرب لأن المصنوعات المصرية لا ترقى إلى مستوى الجودة الذي يتطلبه المستهلكون في تلك الدول، إن دول الكتلة الاشتراكية ودول الاتفاقات كانت تستوعب ٧٠% من الصادرات الصناعية بأنواعها، قبل أن يهبط حجم التبادل التجاري معها بعناصره المختلفة انخفاضاً كبيراً في سنة ١٩٧٦.

٣-تراجع الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي في مقابل تصاعد النصيب النسبي لقطاع الخدمات الإنتاجية، وبالتالي اختلال هيكل الإنتاج. كما يتسم الإنتاج بانخفاض القدرة التكنولوجية وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية.

٤- إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي تبنتها مصر ترتب عليها نمو غير متوازن بين القطاعات الخدمية والقطاعات السلعية. وقد نجم عن ذلك أن أصبحت قطاعات التوزيع والخدمات هي القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي، كما ترتب عليه قصور المعروض من الإنتاج السلعي بالنسبة للطلب عليه. و أدى ذلك إلى زيادة اعتماد مصر على الواردات لتغطية العجز بين الإنتاج المحلي واحتياجات الاستهلاك. لذلك تفاقم العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات وتقلصت حصيلة مصر من النقد الأجنبي وازدادت مشكلة الديون الخارجية([1]).

٥-التحرير المفاجئ للتجارة الخارجية خلال السبعينات مما سمح بزيادة سريعة في استيراد سلع من مختلف الأنواع (٢)، الالتجاء المتكرر إلى الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية ، بأسعار فائدة تتجاوز أحياناً ١٥% (٣).

٦-سياسة الانفتاح الاقتصادي وما تبعها من إجراءات لتحرير الاستيراد وإصدار مجموعة من القوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار وتجارة مصر الخارجية. ومن أهم التطورات التي شهدتها فترة الانفتاح الاقتصادي هو صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته في سنة ١٩٧٧. صدور القانون رقم ١٣٧ في عام ١٩٧٤ لتحديد واستكمال أحكام الاستيراد والتصدير والنقد، وغيرها من القوانين

٧-الحد من القيود غير الجمركية. ثم استمر إلغاء باقي القيود تدريجياً خلال فترة التسعينات واستمرت السياسة المتبعة خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ومن خلاله زادت الواردات بمعدل نمو متوسط ١٢%. تفضيل العاملين المصريين بالخارج تحويل دخولهم عن طريق نظام الاستيراد الشخصي وذلك

([1]) محمد حامد الزهار ، م س ، ص ٣٠.
([2]) جلال أمين ، م. س. ، ص. ٢٥-٢٦.
([3]) جلال أمين ، م. س. ، ص. ٢٥-٢٦.

نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه، إذ ارتفعت قيمة هذا الاستيراد من ٦١ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ إلى أكثر من ٢ مليار جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤ (١).

الفصل الثالث

تقييم تأثير برنامج الاستقرار النقدي والمالي منذ عام ١٩٩١على تجارة مصر الخارجية

المبحث الأول

تقييم تأثير برنامج الاستقرار النقدي والمالي منذ عام ١٩٩١على تجارة مصر الخارجية

نفذ برنامج الاستقرار بدرجة كبيرة من الكفاءة ونجح إلى حد كبير في إصلاح الإختلالات النقدية والمالية. فتراجع معدل التضخم خلال خمس سنوات إلى أقل من نصف المعدلات السائدة قبل تنفيذ البرنامج، كما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة تدريجياً بما يعادل ١٧,٢% عام ١٩٩٠ و ١,٢% في عام ١٩٩٦/٩٥ من الناتج المحلي الإجمالي (2)، ولكن هذا النجاح الذي تحقق في ظل البرنامج كانت تشوبه الكثير من المحاذير مثل ارتفاع معدل البطالة، وتفاقم الدين المحلي، كما أن تزايد عجز الميزان التجاري يعني أن قابلية سعر الصرف للاستمرار على ما هو عليه غير مضمونة، كما يعني ضعف الطاقة التصديرية للاقتصاد المصري.

١- تطور عجز الميزان التجاري المصري منذ التسعينات(٣): حقق ميزان التجارة السلعي عجزاً مستمراً طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١/٩٠ حتى عام ١٩٩٥/٩٤. ويلاحظ اتجاه هذا العجز إلى التزايد من نحو ٢٢ مليار جنيه في بداية الفترة إلى حوالي ٣٢,٢مليار جنيه في نهايتها. و يرجع تزايد العجز بصفة أساسية إلى زيادة الواردات السلعية. أما بالنسبة للصادرات فيمكن القول بأنها لم تشهد أي تغير ملموس. وفيما يتعلق بالواردات فيلاحظ أن جزءاً كبيراً من زيادتها يرجع إلى ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الوحدة من الواردات أي أن الزيادة الحقيقية في الواردات في هذه الفترة تكاد تكون غير محسوسة. ولا شك أن تلك الحقيقة ما هي إلا انعكاس لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبلوغها قيماً سالبة في بعض السنوات بسبب السياسات الانكماشية (المالية والنقدية) التي اتبعت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي(4). كما يتبين أيضاً أن نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٥/٩٤ نحو ٢٧,٥% في المتوسط، وأعلى نسبة لها كانت خلال العام ١٩٩١/٩٠ نحو ٤٣,٧%. و أدنى نسبة كانت خلال العام ١٩٩٤/٩٣ نحو ١٧,٧%. و بلغ معدل النمو السنوي لنسبة

---

(1) هند رمضان عبد المجيد السيد ، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري ، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٥) دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا ، رسالة دكتوراه تجارة عين شمس ٢٠٠٦ القاهرة ، ص ١٠١.

(2) تقرير التنمية الشاملة في مصر ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ، ٤٢.

[3]): الفترة١٩٧٨-١٩٨١/٨٠ من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد ٤٢ العدد الثالث ١٩٩٣ ، باقي السنوات من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، النسب حسبت بمعرفة الباحثة.

(4) مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة في مصر ١٩٩٨، ص ٥٢.

العجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٣% في المتوسط سنوياً و أن معدل النمو لعجز الميـزان التجاري ظل متناقص خلال تلك الفترة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن معدل نمو الصادرات بلـغ ٢٢,٥% سنوياً في المتوسط بينما بلغ معدل نمو الواردات ١٢% سنوياً في المتوسط. كما بلغت متوسط نسبة الواردات للناتج المحلي خلال الفترة نحو ٢٨,٦%. شهدت السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصـلاح الاقتـصادي تحسناً في نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، فانخفضت النسبة من ٤٣,٧ فـي عـام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٧,٧% في عام ١٩٩٤/٩٣، وعادت للارتفاع لتصل نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٨,٣% في عام ١٩٩٥/٩٤.

٢-استمرار الزيادة في عجز الميزان التجاري خلال الفترة: (١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٠/٩٩) : نتيجة للزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة (١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٠/٩٩)، خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا وانخفاض مستويات الأسعار بها مما أدى إلى زيادة الواردات منها، وكذلك لتذبذب مستوى الصادرات المصرية، إذ لم يستطع الفائض المحقق في ميزان الخدمات والتحويلات أن يعوض الزيادة في عجز الميزان التجاري. ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٢٤٦٥٥ مليون جنيه في عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٤٢٦٧٢ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠/٩٩، كما ارتفعت نسبة العجز للناتج المحلي من ١٨,٣% في عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٢١% في عام ١٩٩٦/٩٥، ثم انخفضت إلى ١٢,٣% في عام ٢٠٠٠/٩٩.(١) نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩ نحو ١٥,٦% في المتوسط، وأعلى نسبة لها كانت خلال عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ٢١%، وأدنى نسبة لها كانت خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ١٢,٣%. و بلغ معدل النمو السنوي لنسبة العجز في الميزان التجاري ٣٠% في المتوسط سنوياً، وكان معدل النمو للعجز التجاري متناقص خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو الصادرات بلغ ٩% سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩ لتزامن هذه الفترة مع الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧ وما ترتب عليها من انخفاض في الصادرات المصرية إلى جنوب شرق آسيا. و انخفضت الصادرات المصرية مرة أخرى في عام ١٩٩٩/٩٨ نتيجة لأزمة السيولة التي ظهرت في مصر في عام ١٩٩٩/٩٨، بينما انخفض معدل الواردات السلعية خلال تلك الفترة وبلغ ١٠%. و ارتفعت قيمة الواردات السلعية في عام ١٩٩٨/٩٧ نتيجة لانخفاض أسعار سلع دول جنوب شرق آسيا في ظل الأزمة الآسيوية. و بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٢٣% في المتوسط .

٣-تطور عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة: (٢٠٠١ - ٢٠٠١١) : يوضح الجدول التالي رقـم (١) تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري المصري خـلال الفتـرة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥). و

---

١ : الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٥ البنك المركزي المصري – التقارير السنوية ، تم حساب النسب بواسطة الباحثة.

يظهر من بيانات الجدول استمرار زيادة قيمة العجز في الميزان التجاري من ٣٥٥٨٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٥٨٨١١٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

جدول (١) تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) القيمة بالمليون جنيه

السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	عجز الميزان التجاري		نسبة الصادرات للواردات	نسبة الواردات للناتج المحلي	نسبة العجز للناتج المحلي
			قيمة	الرقم القياسي			
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦٨٩٧	٦٢٤٧٦,٩	(٣٥٥٧٩,٩)	١٠٠	%٤٣	%١٨,٤	%١٠,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٣٠٤٣,٦	٦٥٨٦٧,٨	(٣٣٨٢٤,٢)	%٩٥	%٣٤,٩	%١٨,١	%٩,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٧٧٤٤,٨	٦٨١٧٣,٣	(٣٠٤٢٨,٥)	%٨٩,٩	%٥٥,٣	%١٧,٥	%٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٣٣٠٧,٧	٩٣٢٦٠	(٣٩٩٥٢,٣)	%١٣١,٢	%٥٧,١	%٢١,٨	%١٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٧٣٦٩,٦	١٣٥٤٧٩,٦	(٥٨١١٠)	%١٤٥,٤	%٥٧,١	%٢٩	%١١,٢

المصدر : للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٥ البنك المركزي المصري – التقارير السنوية ، تم حساب النسب بواسطة الباحثة.

كما يتبين أيضاً زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٥% في عام٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١١,٢% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، على الرغم من تحسن نسبة تغطية الصادرات للواردات، وذلك نتيجة زيادة نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي من ١٨,٤% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٩% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مع ملاحظة أن متوسط نسبة الواردات للناتج المحلي خلال الفترة بلغت ٢١% وهو ما يعني إن حوالي خمس الدخل المتولد من الناتج المحلي الإجمالي يتجه للإنفاق على السلع المستوردة، وبذلك يعتبر الاستيراد من أهم عوامل استنزاف موارد البلاد من النقد الأجنبي ، ويعتبر أيضا من أسباب نقص الادخار المحلي. كما أن العجز في الميزان التجاري يمثل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١١,٢% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وبلغ ٩,٨% في المتوسط خلال الفترة نفسها، كما بلغ معدل النمو السنوي للعجز ٣,١% سنوياً في المتوسط. و بلغ معدل النمو السنوي للصادرات نحو ٤٢% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلا في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إذ انخفضت الصادرات السلعية نتيجة أحداث ١١ سبتمبر، بينما بلغ معدل نمو الواردات في تلك الفترة ٣٧% في المتوسط. وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ زادت قيمة الصادرات المصرية إلى نحو ٧٧٣٦٩,٦ مليون جنيه، وبالنسبة الواردات فزادت قيمتها إلى نحو ١٣٥٤٧٩,٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وعلى الرغم من زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات إلا أن العجز في الميزان التجاري قد استمر، و ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣٥,٨% في عام ٢٠٠٠/٩٩إلى نحو ٥٧,١ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، كما انخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي إذ بلغت خلال الفترة ٢٠٠٠/٩٩- ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٢٠,٩%.

٤-**استمرار عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة: (٢٠٠٦ -٢٠١١) : بالرغم** من زيادة قيمة الصادرات إلا أن معدل نموها كان أقل من معدل نمو الواردات، إذ بلغ متوسط معدل نمو الصادرات١,٢% خلال الفترة من (٢٠٠٦- ٢٠١١) في مقابل ارتفاع معدل نمو الواردات خلال الفترة نفسها بـ ١,٩% في المتوسط، كذلك تضاعفت قيمة الواردات ثلاث مرات من ١١٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧١ مليار جنيه في عام ٢٠١١، كما ارتفع العجز التجاري من حوالي ٤٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٨٨ مليار جنيه عام ٢٠١١، أي انه تضاعف أكثر من أربع مرات([1]).

الفصل الرابع

سياسة التجارة الخارجية في ضوء تأثيرها على ميزان المدفوعات والدين الخارجي:

المبحث الأول

أثر سياسة التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات والدين الخارجي

أولاً: أثر سياسة التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات:

١- **من الخمسينيات حتى الستينيات:** أدى التوسع في الاستثمار والاستهلاك منذ عام ١٩٥٥ بنسبة تفوق نسبة نمو الناتج المحلي إلى ازدياد عجز ميزان المعاملات الجارية باطراد والى مزيد من الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية بعد أن نضب معين احتياطيات مصر من الأرصدة الإسترلينية. و ارتفع صافي العجز من متوسط سنوي قدره ٢٠ مليون جنيه في الخمسينات إلى ٧٥ مليون جنيه في النصف الأول من الستينات ([2]). فخلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٢/٦١-١٩٦٥/٦٤) وصل العجز في ميزان العمليات الجارية أكبر قيمة له في عام ١٩٦٤/٦٣ إذ بلغ ١٣٥,٦ مليون جنيه ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة وعدم زيادة الصادرات إلا بمعدلات ضعيفة، فزادت الواردات بما قيمته ١٠٧٤,٩ مليون جنيه، بينما لم تتجاوز الزيادة في قيمة لصادرات ٦٢ مليون جنيه([3]).

٢- **من السبعينيات حتى الثمانينيات:** حدث تباطؤ في معدل نمو الصادرات خلال سنوات الانفتاح، بل وتعرضها للانخفاض الشديد نتيجة لانخفاض العائد من صادرات البترول، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات بصورة كبيرة، فحقق ميزان العمليات الجارية عجزاً مستمرا ارتفع من ١٢٧,٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ إلى ٧٥٤,٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢. خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠-١٩٨٧/٨٦ حقق ميزان المدفوعات الكلي عجزاً مستمراً، إذ تصاعدت قيمة العجز من ١٠٨٧,٨ مليون جنيه في عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١٠٤١٣,٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦، بالرغم من تخفيض قيمة الجنيه المصري في عام ١٩٨١ وفي عام ١٩٨٧. ولم يؤد ذلك إلى زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

---

[1])الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوي أعداد مختلفة. النسب حسبت بمعرفة الباحثة.
([2]) على الحريتلي م س، ص١٤٢-١٤٣.
([3]) خيري أبو العزايم فرجاني ، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، ص ٧٠.

مصر بشكل يحقق فائض في ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية يسهم في تخفيض العجز الكلي في ميزان المدفوعات([1]). يلاحظ أن ميزان الخدمات يحقق دائماً فائضاً نظراً لتمتع الاقتصاد المصري بميزة نسبية في مجال تجارة الخدمات عن تجارة السلع، وبخاصة خدمات السياحة وقناة السويس ودخل الاستثمار والفوائد. ، أي أن عجز الميزان التجاري يمول جزء منه بالفائض المتحقق من ميزان الخدمات وصافي التحويلات (٢).

٣- أثر سياسة التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات خلال التسعينات :

* **خلال النصف الأول من التسعينات:** حدث في عام ١٩٩٢/٩١ تحسن في ميزان المدفوعات إذ تحول من عجز بلغ ١٠٤١٣,٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٨/٨٧ إلى فائض بلغ ١٥٦٦٧ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١، ولكن هذا الفائض ظل يتناقص تدريجياً إلى أن بلغ ٢٥٦٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩١ ثم تحول إلى عجز في النصف الثاني من التسعينات. إذ حقق ميزان التجارة السلعي عجزاً مستمراً طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١/٩٠ حتى عام ١٩٩٥/٩٤.

* **الميزان الجاري وميزان المعاملات الرأسمالية:** تحسن أداء الميزان الجاري، إذ تحول من عجز بلغ نحو -٢٤١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ إلى فائض بلغ ١٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤. ويرجع هذا التحسن إلى فائض ميزان الخدمات الذي زاد من ١٠٠٩٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ١٣٧١١ مليون جنيه في عام ١٩٩٥/٩٤ أي بنحو ٣٦% خلال نفس الفترة. و تجدر الإشارة إلى أن فائض ميزان الخدمات نتج عن الزيادة في إيراد الخدمات التي ترجع في جزء كبير منها إلى تطوير أداء قطاع السياحة – في ذات الفترة – بما يقرب من ٧٥%(3). كما شهد ميزان المعاملات الرأسمالية تحسناً ملحوظاً، إذ تحول العجز فيه من ١٨٧٤,٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى فائض بلغت قيمته ١٤٥٨ مليون جنيه في عام ١٩٩٥/٩٤، ويمكن تفسير تحسن وضع ميزان المعاملات الرأسمالية بمجموعة من العوامل التي من أهمها زيادة تدفقات رؤوس الموال قصيرة الأجل وانخفاض الدين الخارجي(4).

* **في النصف الثاني من التسعينيات** : الرصيد الكلي لميزان المدفوعات قد تحول من فائض بلغت قيمته ١٩٣٧ مليون جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥ إلى عجز بلغ٧١٩٠ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨، وتفاقم العجز بشدة إذ بلغ ١٠٣٣٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٠٠/٩٩. و أدت عوامل عديدة دورها في ذلك منها الزيادة المستمرة في عجز الميزان التجاري، الذي ارتفعت قيمته من ٣٢٢٤٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٦/٩٥إلى ٣٩١٦٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠/٩٩. وأصبح يشكل أحد القيود الأساسية على حركة ميزان المدفوعات والاقتصاد المصري ككل(5).

([1]) على الجريتلي ٢٥ عاما دراسة تحليلية للاقتصاد المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧، نشرة البنك المركزي المصري التقارير السنوية، أعداد مختلفة، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي أعداد مختلفة.

([2]) هند عبد المجيد رمضان ، م س ، ص ١١٢، ١١٥.

([3]) تقرير التنمية الشاملة في مصر ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

([4]) النشرة الاقتصادية البنك الأهلي المصري ع م ٥٣ سنة ٢٠٠٠ مأخوذ عن البنك المركزي ، و المرجع السابق ، ص ٥٦.

([5]) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٢٠٠٠ ص.٩ .

٤- **خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠١١/٢٠١٢)**:عجز الميزان التجاري استمر خلال الفترة ولكنه انخفض من ٣٥٥٧٩,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣٠٤٢٨,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم عاود الارتفاع مرة أخرى إذ بلغ ٣٩٩٥٢,٢، ٥٨١١٠,٠ مليون جنيه في عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٢٠٠٥على التوالي، هذا الانخفاض كان له اثر في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، لكن الأثر الأكبر كان بالنسبة لميزان الخدمات وصافي التحويلات الذي كان لهما دور في تغطية العجز في الميزان التجاري. ففي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بلغ فائض ميزان الخدمات نحو ٣٧٣٢١ مليون جنيه والعجز في ميزان السلع والخدمات بلغ٢٦٣١,٣ مليون جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وإن نسبة تغطية فائض الخدمات لعجز الميزان التجاري ارتفعت إلى ٩٣%، إلا أن نسبة تغطية فائض الخدمات لعجز الميزان التجاري انخفضت في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ٧٥% وذلك لارتفاع المدفوعات من فوائد القروض التي بلغت ٣٢٦٩ مليون جنيه (١).

جدول (٢) تطور ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) (بالمليون جنيه)

السنوات	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	ميزان المعاملات الجارية	الميزان الرأسمالي	الميزان الكلي	معدل النمو%	تغطية الصادرات للواردات
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٥١٧٣,٣-	١٢٥٠٢,٤	٤٤٢٤,٣-	٢٢٨٤,٧	٣٣٧٧,٦-	٤,٦	٥٠,٠
٢٠١٠/٢٠١١	٢٧٠٣,٠-	٧٨٧٨,٤	٦٠٨٧,٨-	٤١٩٨,٦-	٩٧٥٣,٩-	١,٩	٤٩,٨
٢٠١١/٢٠١٢	٣١٩٧,٩-	٥٣٦١,٦	٧٩٢٨,٣-	١٤٠٣,٨-	١١٢٧٨,٤-	٢,٢	٤٥,٩

المصدر : البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

وبمتابعة بيانات الجدول السابق رقم (٢) نلاحظ استمرار العجز في الميزان التجاري، وتحقيق فائض في ميزان الخدمات يساهم في تغطية العجز في الميزان التجاري. لكن المحصلة النهائية لميزان المدفوعات هو استمرار العجز الكلي إذ زاد من ٣٣٧٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١١٢٧٨,٤ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٢. تلعب التحويلات الرسمية والخاصة دور كبير في تدفق موارد النقد الأجنبي لتغطية العجز في الميزان التجاري. ويتوقف هذا الدور على حجم هذه التحويلات ومدى استقرارها. وكذلك للمعاملات الرأسمالية والمالية في علاج عجز المعاملات الجارية دور في تمويل عجز المعاملات الجارية. وذلك في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة أو قروض خارجية.

(١) هند رمضان عبد المجيد السيد ، م س ، ص ١١٥.

ثانياً: أثر عجز الميزان التجاري على الدين الخارجي:

١- **الدين الخارجي خلال الخمسينات:** بنهاية الحرب العالمية الثانية كانت مصر قد تحولت إلى دائن صافي لبريطانيا بمبلغ ٤٣٠ مليون جنيه إسترليني. واستمرت مصر متحررة من أي دين خارجي لمدة خمسة عشر عاماً أخرى بما في ذلك السبع سنوات التالية لثورة يوليو ١٩٥٢[1].

٢- **الدين الخارجي خلال الستينات:** حدث تغير مهم في ميزان المدفوعات المصري خلال السنوات السبع التالية (١٩٥٩- ١٩٦٥) إذ كانت هذه هي سنوات تحقيق الأهداف الإنمائية الطموحة والتخطيط الشامل، ومعدلات الاستثمار العالية وإجراءات إعادة توزيع الدخل، بالإضافة إلى ما كانت تواجهه مصر من التزامات نشأت عن تأميم قناة السويس ومشروع السد العالي. لذلك كان من المحتم على مصر أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وبقدر ما حصلت عليه مصر من قروض ومنح خلال الفترة ١٩٥٨- ١٩٦٥ بـ ٨٠٠ مليون جنيه مصري[2]. و كانت تمثل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ومولت نحو ٣٠% من إجمالي الاستثمارات.

٣- **الدين الخارجي خلال السبعينات:**- ساء وضع الاقتصاد المصري بشدة بعد حرب ١٩٦٧ بإغلاق قناة السويس وفقدان بترول سيناء بعد أن احتلتها إسرائيل. و مرت بمصر خلال ما يقرب من ثماني سنوات (٦٧- ١٩٧٥) فترة من أشد الفترات إظلاماً في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث. فانخفض معدل الاستثمار وبقى نصيب الاستهلاك الفردي ثابتاً ٦٥% بينما زاد الاستهلاك الحكومي بدرجة ملحوظة بسبب الزيادة في الإنفاق العسكري. واستمر التدهور في ميزان المدفوعات فزاد العجز في الحساب الجاري بنسبة ٨٦% (من ٢٠٢ مليون دولار في ٥٩ - ١٩٦٦ إلى ٣٧٥ مليون دولار في ٦٧-١٩٧٢). و أدى ذلك بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون السابقة إلى اضطرار مصر إلى التورط في الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية وتسهيلات الموردين[3]. و تضاعفت ديون مصر قصيرة الأجل نحو سبع مرات فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ من ١٧٠ مليون إلى ١١٦٨ مليون دولار [4].

٤- **الدين الخارجي خلال الثمانينات :** إجمالي مديونية مصر الخارجية زادت في ١٩٨٦ بنسبة ٢٦% مما كانت عليه في ١٩٨١، فارتفعت من ٣٠ بليون دولار إلى ٣٧,٨ بليون دولار في تلك الخمس سنوات. لذلك أصبحت حالة المديونية في عام ١٩٨٦ أسوأ بكثير مما كانت عليه في مطلع الثمانينات، على الرغم من أن معدل نمو الديون كان أبطأ في الثمانينات مما كان في السبعينات. كذلك يلاحظ أن هيكل الديون أصبح أقل توازناً بكثير مما كان عليه في عام ١٩٧٠. إذ بينما كان نصيب كل من الكتلتين الشرقية والغربية في إجمالي ديون مصر المدنية متساوي تقريباً (٤٣%، ٤٦%) على التوالي، ارتفع نصيب الكتلة الغربية إلى ٦٨%، بينما انخفض نصيب الكتلة الشرقية إلى ٣%. وفي مطلع عام ١٩٨٦ تعرضت مصر لصدمة خارجية خطيرة

---

(1) جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، مرجع سابق ، ص١٥.
(2) على الحريتلي ، التاريخ الاقتصادي للثورة ٥٢- ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص١٣٩.
(3) د: جلال أمين ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .
(4) رمزي زكي - قضية الديون الخارجية و جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح الاقتصادي الجذور والحصاد والمستقبل – المركز العربي للبحث والنشر القاهرة ١٩٨٢ ص. ١٩٣-١٩٤ .

متمثلة في انخفاض مفاجئ وكبير في أسعار البترول كانت لها آثار غير مباشرة تمثلت في تراخي تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية الغنية بالبترول وانخفاض إيرادات السياحة، وترتب على ذلك انخفاض معدل نمو الناتج. وكان من المحتم أن تزيد ديون مصر الخارجية بعد عام ١٩٨٦، فزادت هذه الديون بنسبة ٢١% خلال الثلاث سنوات التالية لصدمة البترول في عام ١٩٨٦. وبلغت ٤٥,٧ بليون دولار في يونيو ١٩٨٩، و بلغ حجم الفوائد المدفوع بالفعل أكثر من ٥٠% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية (1).

٥-الدين الخارجي خلال التسعينيات: ظل حجم المديونية الخارجية المستحقة على مصر يتجه نحو الزيادة عند تفجر أزمة الخليج في أغسطس عام ١٩٩٠. ففي ذلك الوقت بلغ إجمالي الديون الخارجية ٤٧,٦ بليون دولار أي أكثر من ١٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي. على أن أزمة الخليج اقترنت ببعض التطورات الهامة غير المتوقعة، فوقفت مصر في صف الدول الصناعية المتقدمة وأيضاً في صف دول الخليج. و ترتب على هذا الموقف أن كافأت هذه الدول مصر بإلغاء نصف ديونها الخارجية في بعض الحالات وإسقاط ديونها بالكامل في حالات أخرى، بالإضافة إلى ما تلقته مصر بالفعل من معونات مالية بلغت (٢,٤) بليون دولار قدمتها سبع دول غربية في شكل معونات سلعية في صورة منح. بالتالي تحسنت مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة ٩١/ ٩٢- ١٩٩٦/٩٥ وهي فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي(2).

٦- الدين الخارجي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥): يرجع ارتفاع الدين العام الخارجي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥) إلى الاقتراض لتمويل مشروعات المرافق العامة في ظل ضعف القطاعات السلعية التي يمكنها وحدها أن تولد القدرة على خدمة هذه القروض في المستقبل، وهى نفس السياسة التي اتبعت في السبعينيات و التي تقوم على تبني أسهل الحلول في المدى القصير مع تجاهلها الأثر على الاقتصاد في المدى الطويل.

المبحث الثاني

سياسات إصلاح الميزان التجاري المصري

أولاً: سياسة تنمية الإنتاج.

١- التنمية الزراعية: تلعب الزراعة دورا رئيسيا كأحد مصادر الدخل والتشغيل، وهو ما يعكسه نصيبها المرتفع في الدخل والتشغيل، ليس من خلال تعزيز النمو الزراعي في الأراضي القديمة فقط. بل أيضاً من خلال التوسع في الأراضي الجديدة (3).

١-١ متطلبات نجاح التنمية الزراعية:

---

(1) جلال أمين ، م س ، ص٣٥-٣٧.

(2) تقرير التنمية الشاملة في مصر ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(3) هناء خير الدين و. هبة الليثي، نمو الإنتاجية الزراعية والتشغيل والفقر في مصر ورقة عمل رقم ١٢٩ فبراير ٢٠٠٨، ترجمة فاطمة الزهراء علي الخوالدة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص ١٩.

أ- **قطاع التصنيع الزراعي في مصر**([1]) بلغت قيمة الإنتاج الزراعي أكثر من ٨١ مليار جنيه عام (٢٠٠٧على أساس أسعار عام ٢٠٠٦). ويأتي قصب السكر، والطماطم، والقمح، الأرز، والذرة على رأس المنتجات الزراعية من حيث الكمية، بينما تأتي الطماطم، والأرز، واللبن الجاموسي، والقمح والعنب على رأس القائمة من حيث القيمة وتساهم الزراعة بنحو ١٥% من إجمالي الناتج المحلي في مصر.

ب- **يتمتع الوجه القبلي بإمكانيات عظيمة** بالنسبة لإمكانية الزيادة في الإنتاج الزراعي.

ت- **الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية:**

***تحسين كفاءة نظام الري :** يتطلب الأمر لتحقيق ذلك التحسين التدريجي في كفاءة الري لتغطي ٨٠% من المساحة الزراعية البالغة 8 ملايين فدان.

***الحفاظ على الأراضي الزراعية وحمايتها والتوسع في المناطق المستصلحة :** التدخل من جانب الحكومة لوقف تبوير الأراضي الصالحة للزراعة. وفيما يتعلق بالتوسع في المناطق المستصلحة، فإن هذا يعد أحد مكونات إستراتيجية القطاع الزراعي.

ث- **النهوض بالإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية**

ج- **تنمية قطاع مصائد الأسماك.**

ح- **بناء القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة التنمية الزراعية والريفية .**

د- **تحسين مناخ الاستثمار الزراعي .**

ز- **تطوير عملية نقل التكنولوجيا المستندة على الأبحاث**

٢- التنمية الصناعية و تحديث القطاع الصناعي

٢-١ متطلبات التنمية الصناعية([2]): تهيئة المناخ الملائم للتنمية الصناعية، ويتطلب ذلك :

- تصحيح خلل السوق، ودعم المنافسة العادلة، وتوفير موارد إضافية لدعم الصناعة وغيرها من القطاعات، واستمرار التوجه التصديري والانفتاح على العالم.
- لا بد من وجود آلية فعالة للتواصل الدائم مع المشروعات الصناعية التي تعاني من عثرات تعرقل الإنتاج والتصدير.
- العمل على تحقيق الترابط و التكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الحرة وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.
- تشجيع الاستثمار في الصناعة وتسهيل إجراءات إنشاء المصانع، خاصة بتوفير الأراضي.
- استكمال شبكة الطرق والبنية الأساسية في المناطق الصناعية.
- التوسع في خدمات المراكز التكنولوجية لتغطي مجتمع المنتجين والمصدرين. وضع آليات دمج القطاع غير الرسمي.

([1]) هبة حندوسة، م س ، ص ٣٤.

([2]) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ،2030، المحور الأول التنمية الاقتصادية، ص٣٨.

٢-٢ السياسات الصناعية([1]):

أ- البناء على السياسات التجارية والصناعية المتكاملة التي أثبتت نجاحها وحققت طفرات اقتصادية، في دول ذات ظروف اقتصادية مماثلة لمصر

ب- التركيز على السياسات التي تخلق فرص عمل مرتفعة القيمة من خلال زيادة الاستثمارات.

ج- الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتشجيع ريادة الأعمال باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية والإبداع والتطوير.

د- تدعيم وتشجيع البحث العلمي والابتكارات، وخلق الربط اللازم مابين قطاعي الصناعة والتجارة والجامعات والمراكز البحثية المحلية والدولية.

ه- إتباع المعايير والإجراءات المتوافقة مع توجهات الدولة نحو الاقتصاد الأخضر سواء في تصميم المناطق الصناعية أو في العمليات الإنتاجية.

ي- تدعيم الصناعات القائمة التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية. وتشمل هذه الصناعات : الصناعات الهندسية، والغذائية، والكيماوية، والدوائية، والمنسوجات والملابس، ومواد البناء، والأثاث، والورق و الورق المقوى. وتتطلب هذه الصناعات تحسين مستوى جودتها وقدرتها على النفاذ إلى أسواق التصدير. **علاوة على ذلك، استهداف صناعات محددة جديدة لتقوية القاعدة الصناعية لمصر.** يحتاج هذا إلى توجيه استثمارات مكثفة في مجال تنمية المهارات والتكنولوجيا. مثل المنتجات الآتية : المنتجات الهندسية، والآلات والمعدات، والإلكترونيات الاستهلاكية كثيفة العمالة، مكونات السيارات، صناعة الأثاث، صناعة الجلود، ومنتجات علوم الأحياء والتكنولوجيا الحيوية، والمنتجات التقليدية التراثية. وضع برامج تتعلق بالطاقة المتجددة مثل توربينات الرياح، والخلايا الشمسية solar panel وغيرها من المعدات ذات الصلة.

ثانياً: سياسة تشجيع الصادرات وسياسة ترشيد الواردات.

- **استخدام أدوات السياسة التجارية لتنمية الصادرات وترشيد الواردات:**
- **فيما يلي المحاور الرئيسية لتنمية الصادرات المصرية:**

١-١ التطوير والارتقاء بجودة الصادرات المصرية([2]):

أ- الالتزام بالمواصفات التي تشترطها معايير الجودة، مع مراجعة نظم الجودة عن طريق حصول المنتجات على موافقة ايزو ٩٠٠١. وتختص بأنشطة توكيد الجودة في أنشطة التصميم والتطوير والإنتاج والتركيب والخدمات.....الخ ، وهناك مجموعة مواصفات مكملة هي الأيزو ١٠٠٠٠ .

ب-متابعة ومسايرة أنظمة تحديث الإنتاج.

ت- الارتقاء بتطوير التعليم الهندسي الجامعي، الفني والتدريب المهني.

([1]) وزارة الصناعة والتجارة ، ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، وحدة تحليل السياسات التجارية ، تقرير عن تحليل التعريفة الجمركية الجديدة الصادرة في ٢٠٠٧/٢/٢، ص٢٢.

([2]) عبد المنعم عبد محمد، الصادرات المصرية مازا يعوق انطلاقها وكيفية تنميتها، المؤتمر العلمي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٢.

ث-الاهتمام بالأخذ بأسلوب الإدارة الحديثة بحيث يتم تبسيط الإجراءات الإدارية.

١-٢ تحقيق السعر التنافسي للصادرات المصرية:

ا- ضرورة تساوي الأعباء على المنتج المصري مع الأعباء على المنتجين المنافسين.

ب- تكوين كيانات صناعية كبيرة عن طريق الاندماج، مما يمكن من الحصول على أسعار تنافسية.

ت- تحسين طرق الشحن. إذ يجب توافر أسطول نقل بري متوافق مع طبيعة السلع المصدرة.

ث- توفير التمويل اللازم للصادرات المصرية (١): تفعيل دور البنك المصري لتنمية الصادرات ليقوم بدور فعال مع جموع المصدرين ومحاولة الوصول للمصدرين. تفعيل دور الشركة المصرية لضمان الصادرات من خلال الإعلان عنها وتدريب كوادرها بصفة مستمرة.

١-٣التسويق والترويج للصادرات(٢):

- تعظيم الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري في توفير المعلومات اللازمة عن الفرص التصديرية المتاحة خاصة في الأسواق الواعدة وإتاحتها على الموقع الالكتروني. الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي وقعتها مصر مما يزيد من الفرص التصديرية للمنتجات المصرية.
- استكمال إجراءات التفاوض الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوربي بعد انتهاء الدراسات الاقتصادية اللازمة لمدي جدواها على الصادرات المصرية.
- إنشاء مراكز لوجستية وتخزينية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية الهامة، بحيث تصبح مراكز لتوزيع وتسويق المنتجات المصرية بتلك الأسواق والأسواق المحيطة.

١-٤حماية صادراتنا من الممارسات التجارية غير المشروعة

١-سياسة ترشيد الواردات:

٢-١ إجراءات عامة لترشيد الواردات(٣):

ا- يستلزم تطبيق سياسة ترشيد الواردات – في الأجل الطويل- إنشاء مجمعات صناعية متخصصة ومنظمة لإنتاج السلع تامة الصنع التي تحتاجها السوق المحلية وأيضاً أسواق التصدير بمقاييس الجودة العالمية لتكون قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية.

ب- إعداد قائمة واضحة تنشر بصفة دورية بأسماء الشركات والمصانع المصرية المنتجة لمنتجات متميزة ذات جودة عالية وسعر منافس.

ج- متابعة عمليات إغراق السلع الأجنبية في السوق المصرية.

د- الاستفادة من قواعد التجارة العالمية في اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية للحد من وارداتنا و من هذه الإجراءات ربط الواردات بالصادرات مع الدول التي ترتبط معها مصر بعلاقات تجارية.

---

(1) يمن الحماقي، تمويل الصادرات كأحد المؤثرات علي تنمية الصادرات في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص٣١٨.

(2) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، المحور الأول التنمية الاقتصادية، ص٤٠.

(3) World Bank, Tariff Valuation bases and Trade among Developing Countries, Washington, 2000,p3.

٥- قيام الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية بخفض الأنشطة المستخدم فيها النقد الأجنبي للحد من الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي.

ثالثاً: سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر:

تحسين مناخ الاستثمار من خلال الآتي([1]):

١- الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحسين الأداء الديموقراطي وزيادة الشفافية، تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.

٢- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية وهو شرط ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي، والسيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف. استقرار التشريعات الاقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي، وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة و كفؤة.

٣- تقوية وتحديث النظام المالي وزيادة الرقابة على الجهاز المصرفي لتحقيق كفاءة السياسات الائتمانية .

٤- تدعيم وتطوير القطاع المالي ويمثل القطاع المصرفي وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية.

٥- التنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج، لإعلام السوق الدولي بكل ما يتعلق بتنشيط الاستثمار. العمل على تكثيف الجهود التسويقية للاستثمارات من خلال إقامة الندوات .

الخاتمة

النتائج

١. لم تؤد السياسات التجارية المتبعة خلال فترة الدراسة إلى تنمية الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى انخفاض العجز التجاري، بينما أدت لزيادة الواردات واستمرار العجز في الميزان التجاري ، و يرجع ذلك إلى أن العجز في الميزان التجاري يعتبر عجزاً هيكلياً يعكس الخلل في بنية هيكل الإنتاج المحلي. فمعدل نمو الواردات يفوق معدل نمو الصادرات.

٢. توجد أسباب عديدة لتباطؤ معدل الزيادة في الصادرات الصناعية منها أسباب متعلقة بجانب العرض مثل : ارتفاع نفقة الإنتاج، وانخفاض مستوى الجودة، وانخفاض معدل النمو الصناعي في بعض الصناعات نتيجة تقادم العديد من وحدات الإنتاج وعدم توافر قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المعدات عند طاقتها المثلى. وكذلك توجد أسباب متعلقة بجانب الطلب تتمثل أساساً في : القيود التي تضعها الدول أمام دخول الصادرات الصناعية المصرية إليها، كالحواجز الجمركية والقيود الكمية التي تفرضها البلاد المتقدمة على المنتجات الصناعية المستوردة من البلاد النامية عموماً.

([1]) حسين عبد المطلب الاسرج، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي مصر خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٤ وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية، المؤتمر العلمي الخامس والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ابريل ٢٠٠٦، ص١٦.

٣. بلغ متوسط تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٧ ٧٦% انخفض خلال الفترات التالية، فخلال الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٩٠ بلغ ٣٢%، ومن ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠ وبلغ المعدل ٣٣% ، ثم تحسن ليصل إلى ٥٤% خلال الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠١١ . وبلغ المتوسط العام للمعدل خلال فترة الدراسة ٤٠% .

٤. لم يؤد تخفيض سعر الصرف الحقيقي والاسمي للجنيه المصري إلى انخفاض الواردات وذلك لضعف مرونة الطلب المحلي على الواردات في مصر، إذ تمثل الواردات الغذائية نحو ٢١% والمدخلات الوسيطة ٤٦% والسلع الرأسمالية ٢٤%.

٥. شكلت الزيادة المستمرة في عجز الميزان التجاري، أحد القيود الأساسية في حركة ميزان المدفوعات والاقتصاد المصري ككل. كما أدت الزيادة المستمرة في عجز الميزان التجاري إلى زيادة ديون مصر الخارجية وبالتالي زيادة أعباء خدمة هذه الديون، وقد أضعف ذلك من قدرة الصادرات على تغطية الواردات من السلع ، وانعكس ذلك في انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية.

٦. يحقق ميزان الخدمات دائماً فائضاً نظراً لتمتع الاقتصاد المصري بميزة نسبية في مجال تجارة الخدمات عن تجارة السلع وبخاصة خدمات السياحة وقناة السويس والدخل من الاستثمار والفوائد، وإن عجز الميزان التجاري يمول جزء منه بالفائض المتحقق في ميزان الخدمات وصافي التحويلات، وأيضاً قد تكون للمعاملات الرأسمالية دور في تغطية عجز الميزان التجاري.

توصيات لزيادة فاعلية سياسة التجارة الخارجية لدفع النمو الاقتصادي

١-علاج الاختلالات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري على مدار مراحل تطوره الناتجة أساساً من تناقص الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأساسية، وذلك بدفع حركة الإنتاج السلعي والخدمات العلمية – التكنولوجية المرتبطة به من خلال مدخل إنتاجي تكنولوجي يمزج بين حركة الجهاز الإنتاجي (من القطاعين العام والخاص) وفاعلية السياسة العامة بأدواتها المالية والنقدية ... لزيادة الاستثمار المنتج. وفقاً لمنظومة وطنية للابتكار والبحث والتطوير والتكنولوجية الصناعية، بما يمكن في النهاية من زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق المحلية والخارجية.

٢-توجيه الاستثمارات إلى القطاعات القادرة على خلق فرص عمل منتجة، بهدف استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل، مع رفع إنتاجية العاملين من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والتدريب.

٣-التدرُّج في سياسة تحرير التجارة بما يتناسب وطبيعة مُشكلات كل صناعة على حِدَة؛ فمصر تحتاج إلى رسم سياسات تحرير تجارة فيما يخصُّ الصناعة على مستوًى جزئيٍّ تفصيليٍّ، فيجب مراعاة ظروف ومشاكل تلك الصناعات ودراستها بعناية ورَسم سياسات تحرير تجارة بجداول زمنيَّة تخص كلَّ صناعة فرعية؛ لتوفيق أوضاعها؛ سعيًا للمنافسة التي لا تؤدي بهذه الصِّناعة إلى الفناء.

٤-يجب إدارة سياسة سعر الصرف وفقا للقواعد الاقتصادية للمحافظة على النمو الاقتصادي والحد من تكلفة الواردات. ربط الجنية المصري بسلة من العملات بأوزان نسبية تعكس حركة المعاملات المالية ونسب التجارة الخارجية. ضرورة التعامل بالجنية المصري علي أرض الوطن وعدم استخدام أي عملات أجنبية أخرى. ضرورة الرقابة علي جهات التعامل في النقد الأجنبي.

٥-تقليل جزء من الصادرات الخام والاتجاه إلي تصنيعها داخلياً بمتطلبات جودة مرتفعة وبأسعار منخفضة، تقديم حوافز ماديه للمنتجين القائمين بتحويل السلع الخام القابلة للتصدير إلي سلع نصف مصنعة وتامة الصنع بجودة مرتفعة وسعر منخفض.

٦-تنويع هيكل الصادرات بدلاً من الاعتماد على الصادرات التقليدية لعدد محدود من السلع. زيادة حوافز التصدير عن طريق إنشاء شبكة معلومات ذكية لتخليص إجراءات التصدير بسرعة وكفاءة عالية.توفير المزيد من حوافز التصدير عن طريق تسهيل إجراءات التصدير وتوحيدها في مكان واحد فقط. توفير المزيد من ميزانية الأنفاق علي البحوث لتطوير قطاع التصدير.

٧-إلغاء جميع القيود غير الجمركية وإحلال التعريفات الجمركية علي الواردات وذلك بتدرج سعر التعريفة الجمركية حسب أهمية الواردات للاقتصاد المصري. الانخفاض التدريجي لمتوسط التعريفة الجمركية للواردات المصرية حتى تتساوى مصر مع الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٨-العمل على التنسيق المستمر والفعَّال بين جهاز التمثيل التِّجاري ونقطة التِّجارة الدولية، مع تطوير جهاز التمثيل التِّجاري وفتح مكاتب عديدة له في العديد من الدُّول وتدعيمها بالكفاءات اللاَّزمة لترويج وتنشيط حركة التِّجارة بين مصر ودول العالم؛ سعيًا وراء مزيد من النَّفاذ للأسواق، وتوسيع الهيكل الجغرافي لتجارة مصر الخارجيَّة؛ حتَّى لا تكون تجارتها حكرًا على دول بعينها يُمكنها أنْ تستغل بعض السلع الضرورية كوسيلة ضغط سياسية على مصر.

٩- إنشاء مصانع لإنتاج السلع الوسيطة التي تكون بمثابة إحلال للواردات في الأجل القصير، ثم إنشاء مصانع لإنتاج السلع الرأسمالية البديلة للواردات الرأسمالية في الأجل الطويل وإيجاد الصناعات المدعمة لها وإزالة العقبات أمام إنتاج هذه السلع.

المراجع

١_ أماني أحمد منصور أبو شادي، التخصيصية كوسيلة لعلاج ظاهرة الركود التضخمي في مصر ، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس.

٢_ عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي،رسالة ماجستير في الاقتصاد، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٣_ هند رمضان عبد المجيد السيد ، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٥) دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا ، رسالة دكتوراه تجارة عين شمس ٢٠٠٦ القاهرة.

٥ـ جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.
٦-رمزي زكي – قضية الديون الخارجية و جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح الاقتصادي الجذور والحصاد والمستقبل – المركز العربي للبحث والنشر القاهرة ١٩٨٢.
٤-على الجريتلي ٢٥ عاما دراسة تحليلية للاقتصاد المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧،
٥-على الحريتلي ، التاريخ الاقتصادي للثورة ٥٢- ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص١٣٩.
٢٣ـ عمرو محي الدين ، تقييم إستراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل ، إستراتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨.
٥-محمد حامد الزهار، مشاكل اقتصادية معاصرة ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، ١٩٩٧.
٦-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، دراسة نظرية تطبيقية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية.
٧-سمية أحمد عبد المولى: أزمة السيولة والركود في مصر، المؤتمر العلمي الأول لقسم الاقتصاد، جامعة حلوان، رقم ١٢، ٢٠٠٣.
٨-حسين عبد المطلب الاسرج، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي مصر خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٤ وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية، المؤتمر العلمي الخامس والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ابريل ٢٠٠٦.
٩-عبد المنعم عيد محمد، الصادرات المصرية ماذا يعوق انطلاقها وكيفية تنميتها، المؤتمر السنوي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٠.
١٠-عبد الحميد صديق عبد البر ، تطور الدين العام الداخلي و علاقته بالمتغيرات و التنمية الاقتصادية ، مجلة مصر المعاصرة يوليو ، أكتوبر ٢٠٠١ ، عدد ٤٦٣- ٤٦٤ السنة ٩٢ ، القاهرة ، ص١٤٤.
١١-نجلاء محمد والي، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٧ المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة ، مارس ١٩٧٨.
١٢-نجلاء محمد والي، استراتيجية التنمية الزراعية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٩ ، يناير ١٩٨٥.
١٣-هناء خير الدين و. هبة الليثي، نمو الإنتاجية الزراعية والتشغيل والفقر في مصر ورقة عمل رقم ١٢٩ فبراير ٢٠٠٨، ترجمة فاطمة الزهراء علي الخوالدة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
١٤-يمن الحماقي، تمويل الصادرات كأحد المؤثرات علي تنمية الصادرات في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص٣١٨ .
١٥ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تقرير التنمية الشاملة في مصر، ١٩٩٨.

١٦_____ : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تقرير التنميـــة الشاملة في مصر، ٢٠٠٠.

١٧-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ .

١٨_ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجى العربى ، مؤسسة الأهرام ١٩٩٦.

١٩-البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية المجلد ٤١ العدد الثالث ١٩٨٨.

٢٠-النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد ٤٢ العدد الثالث ١٩٩٣ .

٢١-النشرة الاقتصادية البنك الأهلي المصري ع م ٥٣ سنة ٢٠٠٠ مأخوذ عن البنك المركزي .

٢٢-نشرة البنك المركزي المصري التقارير السنوية، أعداد مختلفة،.

٢٣-البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٢٤-نشرة البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية عام ١٩٩١/٩٠ وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

٢٤-البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية المجلد الثامن والعشرون العدد الثالث عام ١٩٨٨/٨٧

٢٥-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوي أعداد مختلفة

٢٦-وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم الخطة المسية الأولى ، ج (١) ، فبراير ١٩٦٦.

٢٧-اســـتراتيجية التنميـــة المســـتدامة: رؤيـــة مصـــر ،2030، المحور الأول التنمية الاقتصادية.

٢٨-وزارة الصناعة والتجارة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، وحدة تحليل السياسات التجارية ، تقرير عن تحليل التعريفة الجمركية الجديدة الصادرة في ٢٠٠٧/٢/٢.

(1) Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigatio , Ashok Parikh Corneliu Stirbu , HWWA DISCUSSION PAPER , 282 Hamburgisches Welt-Wirtschafts-Archiv (HWWA) , Hamburg Institute of International Economics ISSN 1616-4814 , 2004.

(2)World Bank, Tariff Valuation bases and Trade among Developing Countries, Washington, 2000,